الفصل العاشر

المسألة الجزائرية

كتب وكيل القنصل الفرنسى فى القاهرة فى ٣ أبريل سنة ١٨٣٠ رسالة إلى پولنياك Polignac أشار فيها إلى عزيمة إبراهيم الماضية ، وانهماكه فى الإشراف على أعمال دار الصناعة البحرية فى الإسكندرية [١] . والحق أن القائد لم ين لحظة واحدة منذ عاد من بلاد اليونان عن أداء واجبه . فقد وصل إلى الإسكندريه فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٢٨ ، ولم يحل اليوم السادس عشر من يناير سنة ١٨٢٩ حتى شرع فى إصلاح الحال الإدارية بمديرية الشرقية . نعم إنه كان يطبق فيها القانون الجديد الذى سنه والده [٢] ؛ ولكنه اضطلع بقسط وافر من هذا الإصلاح ، جعل أباه يصرح للقنصل الفرنسى فى ٢١ يولية أن إبراهيم قد حمل عنه عبئاً ثقيلا [٣] . ولم يكن العمل الذى اضطلع به إبراهيم ليخفف به العبء عن والده بالعمل الذى لا يكلف عناء . وكان محمد على إداريا يقظاً كما كان هو يحذو حذوه ، ويدل على ذلك ما كتبه عنه پزونى Pezzoni الذى عين قنصلا للروسيا بعد دروڤتى ، فقد أبلغ رئيسه فى ٢٥ أغسطس سنة ١٨٣٠ أن « إبراهيم الذى أصبح الآن على رأس الإدارة المدنية والعسكرية لا يمل من التفتيش على أعمال هذه الإدارة ؛ وكثيراً ما تراه مرتين أو ثلاثاً فى اليوم عند الخزانة يراقب

(١) محمد على وحملة الجزائر (١٨٢٩ — ١٩٣٠) تأليف چورج دون طبعة الجمعية الجغرافية الملكية بالقاهرة سنة ١٩٣٠ ص ٣٣٠ .

(٢) قطاوى فى كتابه السالف الذكر جزء ١ ص ٣٢٩ .

(٣) المصدر عينه جزء ١ ص ٣٥٤ .

أعمال موظفيها . ولما وجد أن دار المحكمة التجارية لا تصلح لأن تكون مكاناً للقضاء ، أمر بأن تخرج منها الأرائك وتستبدل بها كراس ؛ وعُين كاتب خاص ليدون محاضر الجلسات ، وأصدر الأوامر إلى جميع الإدارات أن تكتب الحسابات بالطريقة المزدوجة (الدوبيا) ، وأن تستخدم الأرقام الأوربية »[1] .

لكن هذا القنصل عينه قد كشف عن جانب آخر قاتم من هذه الصورة ؛ إذ كتب فى تقرير آخر أن « السجون قد غصت بالمدينين البائسين ، زجهم فيها إبراهيم لأنهم عجزوا عن الوفاء بديونهم[2] » . على أن الأثر السيء الذى تتركه هذه العبارة يخفف منه ، إن لم يمحه كله ، ما كتبه هذا القنصل فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٢٩ :

« دعا إبراهيم أعيان البلاد والكشاف ورؤساء المصالح الحكومية ، ليعقد منهم مجلسا مؤلفا من أربعمائة عضو . وستكون مداولاتهم سرية . ويقال إن الغرض من دعوتهم هو أن يبحثوا فى الوسائل المؤدية إلى تحسين حال الشعب ووقف الهجرة وقطع دابر الفساد وتشجيع الأعمال الزراعية . ويرجى أيضا أن تؤدى مداولاتهم إلى تخفيف عبء الضرائب . وليس منا من لا يود معرفة الوسائل التى ستتم بها هذه الإصلاحات كلها » .

ودعا إبراهيم أيضاً أكابر رجال الدين . ولسنا نعرف بالضبط ما يقصده القنصل « بأكابر رجال الدين » ، ذلك أن رجال الدين الإسلامى هم جميع المسلمين ، وأن الإسلام لا يعترف بوجود سلطات دينية ، وليس من مبادئه أن يكون بين العبد وخالقه وسيط ، ولا وجود للقساوسة فيه . وأكبر ظننا أن الذين دعاهم إبراهيم

(١) المصدر عينه جزء ١ ص ٣٥٦ . لعله يقصد الأرقام الهندية . (المعرب)

(٢) المصدر عينه جزء ١ ص ٣٥٠ .

إلى الاجتماع هم العلماء أى المتفقهون فى الدين . ومهما يكن من ذلك فإن الشىء المهم هو أنه لم يبق شك فى أن إبراهيم كان لا ينقطع ساعة عن العمل . كما أن التقرير لم يغفل وصف غيرته وشدة بأسه ، فقد جاء فيه :

« يخشى الناس فى مصر إبراهيم وترتعد فرائصهم فزعاً إذا سمعوا اسمه ؛ ولذلك تشعر الدوائر القنصلية بأن هذا الخوف قد يرفع عن كاهل الأهالين شيئاً مما يعانونه من ظلم المديرين وحكام الأقاليم ، إن لم ينجهم من هذا الظلم كله » .

وكان هذا الرجل الذى يبعث الخشية من الله فى قلوب الخونة من الموظفين لا ينقطع عن الحركة ، بل كان دائب التنقل فى طول البلاد وعرضها ، فتراه يوماً يتفقد الجند عند الشلال الثانى ، وتراه فى اليوم التالى عائداً إلى الإسكندرية ينهب الأرض على راحلته ، ليشرف على إنزال بارجة إلى البحر . ولما كانت مصر بلداً زراعيا قبل كل شىء ، فقد كان للفلاح النصيب الأكبر من عنايته . ويؤكد جيمس أغسطس سانت جون James Augustus St. John الذى زار مصر فى الوقت الذى نتكلم عليه ، أن إبراهيم قد أدخل فى مصر الحديثة زراعة أشجار الزيتون[1] . ولما كانت الألسنة قد لهجت بذكر مظالم السخرة فإننا لا نرى بأساً من أن نورد هنا ما قاله عنها ذلك المؤلف :

« يحرص إبراهيم باشا على أداء أجور عماله فى أوقاتها ، فيدفع للطفل ثلاثين بارة ولمن يشتغلون بحفر الأرض والسائقين ورؤساء العمال والأقوياء من العمال أجراً متوسطه قرشان فى اليوم . ولما علم إبراهيم باشا بوجود اثنتى عشرة شجرة من خيار الشنبر[2] فى حدائق الشيخ إبراهيم رئيس طائفة الشيعة بالقاهرة ، أمر

(١) سانت جون فى كتابه السالف الذكر جزء ٢ ص ٤٤٥ .

(٢) شجر له ثمر كالخروب يتداوى به وهو من الفصيلة البقولية موطنه الهند ، وقد أسكنوه إفريقية الوسطى وأمريكا الجنوبية الخ . (المعرب)

فى الحال أن تغرس مئات من هذه الأشجار على جانبى إحدى طرق العجلات[1] . وعنى إبراهيم عناية خاصة بزراعة القطن ، وحاول إدخال أشجار الأناناس إلى مصر . وأهم فى نظرنا من جده المتواصل وسرعة حركته وصلابته ، كياسته وحسن تصرفه ؛ ذلك بأن الكياسة ليست من الصفات التى توجد عادة فى المحارب الخشن المتأهب . وقد يكون سبب اتصاف إبراهيم بهذه الفضيلة الفذة القيمة ، أنه لم يكن جنديا من هذا الطراز .

والذى يجعلنا نهتم بهذه الصفة من صفات إبراهيم أنه وهو الرجل ذو الشخصية القوية ، الذى كان لا يتفق مع أبيه فى أهم مبدإ تقوم عليه سياسته الاقتصادية ، لم يجعل هذا الاختلاف فى الرأى سبباً لتعكير صفاء العلاقات بينهما . ولقد بقى إبراهيم متمسكا بآرائه ؛ وكان والده يعرف ذلك منه لأنه طالما أشار إليه فى التقارير الرسمية ، وكثيراً ما ذكر هذه الآراء الكتاب المعاصرون . ونحن نقصد آراءه فى نظام الاحتكار الذى كانت تسير عليه الحكومة المصرية فى ذلك الوقت .

وسنترك الآن مسألة الملكية العقارية لأنها مسألة معقدة شائكة ولا تمت بصلة إلى موضوعنا ، ونحصر اهتمامنا فيما يسميه ددول Dodwell « سياسة الباشا التجارية » ، وهى السياسة التى جعلته أعظم تجار القطر الذى كان يصرف شؤونه . فقد ذكر هذا الكاتب فى كتابه « منشئ مصر الحديثة » أنه « لم يكفه أن كان يرغم الفلاح على الزراعة ، بل كان يعين نوع ما يجب عليه أن يزرعه فى بعض الأراضى ، على أن يبيع المحصول لمخازن الحكومة بثمن معين . . . وقد نمت موارد القطر على يديه نماء لم يعهد له مثيل منذ قرون ، ولاح فى وقت من الأوقات أن

(١) سانت جون فى كتابه السالف الذكر ص ٤٤٦ .

الباشا قد حقق ناحية من نواحى الفكرة الاشتراكية على أقل تقدير[١]» . ويقول الدكتور وليم هولت ياتس Dr. William Holt Yates فى كتابه الذى نشره فى عام ١٨٤٣ :

« إن إبراهيم لا يوافق على كثير من آراء أبيه الاقتصادية ، ويعتقد أن نظام الاحتكار والاغتصاب لابد أن يؤدى إلى تدهور ثروة البلاد . ويُشَبِّه من يسير على هذا النظام برجل يقطع الشجرة الطيبة ، التى سوف تثمر ثمراً جنيا عظيما فى موسمها ، ليحصل منها فى العاجل على مقدار تافه من الفاكهة الفجة . ولكنه لا يجهل أن الباشا يمنعه عناده من الأخذ برأيه ؛ ولذلك اعتزم أن يحسم كل أسباب النزاع بينه وبين أبيه بالابتعاد عنه ما أمكنه ذلك ، مع خضوعه لسلطانه وإطاعة أوامره . ولكننى لا أخطئ كثيراً إذا قلت إن إبراهيم سيظهر فضله بعد وفاة أبيه ؛ ذلك بأن قواه العقلية سيكون نموها قد اكتمل ، وانطلقت من عقالها ، بعد أن ظلت حتى الآن معطلة لأن صاحبها مقيد غير طليق . ومع ذلك فالناس فى مصر يجلونه ويخشونه خشيتهم محمدا عليا نفسه فى بعض الشؤون التى أطلقت فيها يده ، وجعل له فيها الرأى الأعلى ، لا يتدخل والده فى أمرها . وقد عرف الناس ذلك وتهيأت عقولهم للاعتراف به رئيساً لهم بمجرد وفاة الوالى »[٢] .

وبينما كان إبراهيم يقوم بواجبه فى خدمة والده دون أن يمحو بذلك شخصيته ، كانت السياسة الفرنسية تسعى لتجرفه فى تيار دسائسها ومؤامراتها . وذلك أن صعابا قامت وقتئذ على ما يظهر بين فرنسا وداى الجزائر ، منشؤها ديون يستحقها بكرى وبوزناخ ، وهما رجلان من اليهود الجزائريين ، وردا غلالا للحكومة

(١) دودل فى كتابه السالف الذكر ص ٢١٨ .

(٢) ياتس فى كتابه السالف الذكر جزء ٢ ص ١٧٢ .

الفرنسية فى عهد الإدارة[١] ، ولم تكن هذه المسألة لتؤدى إلى قطع العلائق بين البلدين ، لولا أن حسينا داى الجزائر لطم القنصل الفرنسى ديڤال Deval فى وجهه بمذبته فى ٣٠ إبريل سنة ١٨٢٢ . ويلوح أن الحكومة الفرنسية لم تؤد الدين الذى عليها ، بل حصرت همها فى طلب التعويض عن هذه الإهانة ، وحاصرت ثغر الجزائر . ولولا معارضة رئيس وزراء فرنسا الكونت ده ڤليل Compte de-Villèle ، لأقدم وزير البحرية الدوق ده كلير مونت تنير Duc de Clermont Tonnèrre على إرسال حملة حربية . وكذلك أصر المسيو ده لافروناى M. de La Ferrornaye وزير الخارجية ، على أن تسوى المسألة بطريق المفاوضة . لكن إهانة أخرى وجهت إلى الحكومة الفرنسية ، فأثارت ثائرتها ودفعتها إلى العمل . وذلك أن النار أطلقت فى ٣ أغسطس سنة ١٨٢٩ على سفينة فرنسية تحمل راية المهادنة ؛ فقررت الحكومة إرسال حملة حربية إلى الجزائر . ولم يحل اليوم الرابع عشر من شهر يونية سنة ١٨٣٠ حتى نزلت الجنود الفرنسية فى سيدى فروخ[٢] .

ولقد يستنتج القارئ من بعد ما بين هذه التواريخ التى ذكرناها أن الحكومة الفرنسية قد أطرقت على المضض طويلا ؛ وذلك لأنه يلوح له أن جدالا قام فى ٣٠ إبريل سنة ١٨٢٧ بين القنصل الفرنسى وداى الجزائر ، منشؤه دين لتاجرين من يهود تلك البلاد يستحقانه منذ عام ١٧٩٩ ، وأن القنصل الفرنسى قد لطم على وجهه أثناء الجدال ، وأن النار أطلقت على سفينة فرنسية

(١) دائرة المعارف البريطانية الطبعة الثالثة عشرة تحت عنوان الجزائر المجلد الأول ص ٦٥٠ .

(٢) سيدى فروخ أو سيدى فاروش رأس وخليج صغير فى الجزائر على بعد ٢٥ كيلو متراً من مدينة الجزائر إلى غربيها انظر دائرة المعارف للبستانى . (المعرب)

تحمل راية المهادنة فى ٣ أغسطس سنة ١٨٢٩ ، وأن الجنود الفرنسية لم تنزل فى أرض الجزائر إلا فى الرابع عشر من شهر يونية سنة ١٨٣٠ . لكن الحقيقة أن الحالة الدولية فى أوربا فيما بين ٣٠ إبريل سنة ١٨٢٧ و ٣ أغسطس سنة ١٨٢٩ كانت مضطربة اضطراباً يمنع الحكومة الفرنسية من أن تتورط فى مجازفات جديدة . وهذا الاضطراب لا يهمنا أمره ؛ وإنما الذى يهمنا فى قصتنا هذه أن وزارة الخارجية الفرنسية كانت فيما بين ٣ أغسطس سنة ١٨٢٩ و ١٤ يونية سنة ١٨٣٠ تدبر الخطط لتحمل إبراهيم على أن ينتقم لفرنسا من داى الجزائر .

وكان الذى أشار بهذا الرأى هو برناردن دروقتى . Bernardin Drovetti قنصل فرنسا لدى محمد على . ويلوح أنه فى أول يوم من سبتمبر سنة ١٨٢٩ ، أى وقت سماعه بمهاجمة السفينة الفرنسية ، كتب إلى البرنس ده پولنياك رئيس مجلس الوزراء الفرنسى بما يأتى :

« بين فرنسا وداى الجزائر نزاع تحتم عليها كرامتها أن ينتهى بطريقة تليق بها ؛ وقد دلت التجربة على أن الوسائل التى استخدمت حتى الآن لا تكفى لأن تنيلها هذا الغرض ؛ ودون إرسال حملة حربية إلى شواطئ بلاد المغرب صعاب جمة وأخطار عدة ؛ ومهما بلغ نجاح الحملة فإنها تكون كبيرة النفقة ، وقد تثير الغيرة فى نفوس إحدى الأمم المنافسة لنا . وقد يكون من المستطاع تخريب مكامن هؤلاء اللصوص المسلمين بأيدى طائفة من أبناء دينهم ، عرفوا شيئاً من النظام الحربى واتصلوا أكثر منهم بالمدنية . . . ولا يبعد أن يرضى محمد على بإرسال جيش إلى هذه الأصقاع يعاون فرنسا على إدخال هذه البلاد فى حظيرة المدنية الخ[1] . »

لكن الطمع والجشع والاستكلاب على المال ، وهى الصفات التى اتصف

(١) دون فى كتابه « محمد على وحملة الجزائر » ص ١ .

بها الجنرال بوييه Boyer رئيس البعثة الحربية التى أرسلها لويس الثامن عشر إلى محمد على ، كانت أكبر العوامل فى حبوط مشروعات دروتى . وإليك رسائله الرسمية تفصح عن هذا ، إذ يلوح أن دروتى رأى من واجبه أن يبلغ رئيسه فى ٧ أغسطس سنة ١٨٢٦ ما يأتى :

« لقد كان من واجبى قبل الآن أن أشرح لسعادتكم الخطة التى يسير عليها القائدان بوييه Boyer ولفرون Livron ومن معهما من الضباط . لقد تمكنت فى نفوسهم من يوم مجيئهم فكرة خاطئة عن طبيعة مهمتهم التى وافقت عليها حكومة جلالة الملك ، والتى ترمى إلى تمهيد السبيل للحوادث التى تمكننا فى يوم من الأيام من الاستيلاء على هذه البلاد . لكن رئيس البعثة ما عتم أن أظهر أنه لم يأت إلى هنا ليخدم مصالح فرنسا بل ليملأ خزانته بالمال . ولذلك ترك الأمر كله إلى الكولونل جودن Gaudin النشط الطموح[1] »

وجاء فى تقرير آخر كتبه دروتى فى ١١ يناير سنة ١٨٢٧ أن الجنرال بوييه قال : « إنه لم يأت إلى هذه البلاد إلا ليحمل من المال ما يكفى لمهر بناته » . وقال القنصل بعد ذلك إن مرتبه الضخم وجشعه الشديد قد مكناه من بلوغ هذه الغاية[2] . ثم دب دبيب البغضاء فى نفوس الضباط الفرنسيين ، وأدى التنافر بينهم إلى استقالة الجنرال بوييه وتسعة من زملائه الضباط من خدمة الحكومة المصرية فى ١٤ أغسطس سنة ١٨٢٦ ، وعودتهم إلى فرنسا[3] .

وكان من نتائج هذه الاستقالات والظروف التى تشرحها هذه التقارير القنصلية أن محمدا عليا و إبراهيم أصبحا شديدى الحيطة والحذر عندما فاتحهما فى هذا

(١) دريو فى كتابه « كريد والمورة » الذى نقلنا عنه من قبل ص ١٨٩ .
(٢) المصدر عينه ص ٢٢٩ .
(٣) المصدر عينه ص ١٩٣ .

الأمر ميمو Mimaut وهودر Huder فى نوفمبر سنة ١٨٢٩ . ومع أن إبراهيم لم يحضر الاجتماعات التمهيدية بين السياسيين الفرنسيين والباشا ، فإن اسمه يتردد كثيرا فى المذكرة التى بعث بها الموظفان الفرنسيان ؛ بل نستطيع أن نقول أكثر من هذا ، نقول إن شخصيته كانت المحور الذى يدور حوله الاقتراح كله ، حتى بلغ الأمر أن كتب بولنياك فى بعض التعليمات الإضافية التى بعث بها إلى ميمو وهودر فى ٧ يناير سنة ١٨٣٠ يقول :

« وقد يصبح هذا العمل (الاتفاق المقترح بين فرنسا ومحمد على) فى الوقت المناسب عاملا من أكبر العوامل فى قوة محمد على وإبراهيم . ويهمنا جدا أن لا يوقعه محمد على وحده ، بل أن يوقعه معه إبراهيم . ذلك بأن إبراهيم شديد الاحترام لكلمته ، ويعد نفسه شخصيا مرتبطاً بهذا العمل برباط قوى إذا أمكن الحصول على توقيعه . زد على ذلك أن من واجبنا أن نحتاط للمستقبل . ولكن الإشارة إلى ما عساه يحدث فى المستقبل أمر دقيق ؛ ولذلك يحسن أن يتولى الأمر المسيو هودر لأنه ليست له الصفة الرسمية التى للمسيو ميمو . وأهم ما يجب أن يحرص عليه هو أن يوقع إبراهيم هذا الاتفاق ، لأنه هو الذى سيعقد له لواء الحملة »[1] .

وقد صيغت المذكرة التى قدمت إلى محمد على فى أول اجتماع بينه وبين ممثلى الحكومة الفرنسية بحيث يفهم منها أن محمدا عليا كان صاحب الاقتراح الأول . فقد جاء فى مستهل هذه المذكرة أن « ملك فرنسا يوافق على أن يرسل محمد على حملة لإخضاع بلاد البربر والقضاء على القرصنة ؛ ثم تقول المذكرة بعد ذلك إن الحرب سيتولاها جنود الباشا وحدهم ، وإن الأسطول الفرنسى سيعاونه

(١) دون فى كتابه « محمد على وحملة الجزائر » السالف الذكر ص ٩٠ .

إذا طلب إليه ذلك . وفى المذكرة مواد أخرى ليست ذات خطر كبير ، إلا واحدة منها ورد فيها ذكر قرض تقدمه فرنسا لمصر ، ويبلغ مقداره عشرة ملايين من الفرنكات ، يدفع عند ما يبدأ سير الحملة . ويتبع المذكرة ملحق ينص بصريح العبارة على أن الحملة يجب أن يعقد لواؤها لإبراهيم [١] .

وتؤيد التعليمات المرسلة إلى المندوبين الفرنسيين هذا الإصرار على ذكر إبراهيم فقد جاء فيها :

« يجب أن تكون الحملة كبيرة العدد مهوبة ، ولا بد أن يتولى قيادتها إبراهيم نفسه لأن فى وجوده على رأسها أكبر ضمان لنجاحها » [٢] .

وكانت الوزارة الفرنسية تخشى أن يقودها رجل من الأتراك العاجزين الفاترى الهمة . ولذلك أصر البرنس ده پولنياك على أن يتولى إبراهيم قيادتها لوثوقه من شجاعته ولاعتقاده أن الجيش الفرنسى لا بد أن يشترك فى آخر الأمر مع الجنود المصريين . ولذلك كتب الأمير يقول : « إن الملك حين يضع كبار رجال البحرية تحت إمرة إبراهيم ليوليه ثقة لم يولها أحداً غيره » [٣] . وكما أن الفرنسيين أرادوا أن يعهدوا بشؤون الحملة العسكرية إلى إبراهيم ، فإن محمداً عليا وكل أمر المفاوضات إلى مهارة ابنه السياسية . وكتب بذلك مذكرة صيغت فى هذه العبارة القوية الموجزة :

« صديقى المحترم دروڤتى : تسلمت خطابك ، وعرفت ما فيه ، وكلفت ولدى إبراهيم أن يجيبك عنه » [٤] .

(١) المصدر عينه ص ٢٩ .
(٢) المصدر عينه ص ٩١ .
(٣) المصدر عينه ص ٩٢ .
(٤) المصدر عينه ص ٣٣٠ .

ويلوح أن كل ما حدث عند ما استقبل محمد على ميمو وهودر فى الاجتماع الذى سبقت الإشارة إليه ، هو تقديم أوراق الاعتماد وتبادل التحية وعرض المذكرة التى يحدد فيها الفرنسيون مقترحاتهم . فلما بدأ العمل الجدى فضل الباشا أن يتنحى عنه ويقدم عليه ابنه إبراهيم . وقد أظهر هذا الجندى فى أداء تلك المهمة من المهارة والدراية ما تشهد به كل فقرة فى التقارير المرسلة إلى باريس .

وليس يخفى أن إبراهيم كان ألوفاً بطبعه ، وأنه لم يكن شىء يسره أكثر من اختلاطه بجنده والتحدث إليهم . على أن المندوبين الفرنسيين مع ذلك يشيران فى تقاريرهما إلى « صمت إبراهيم وحزمه » ، ويقولان إنه فى أثناء الاجتماع الفاصل لم يكن ينطق بأكثر من قوله : « قال أبى وكتب أبى »[١] . وقبل ثلاثة أسابيع من هذا اليوم السالف الذكر وصلت وزارة الخارجية الفرنسية الأنباء عن النشاط الجم والإرادة[٢] القوية اللتين اتصف بهما ذلك السياسى المعقود اللسان ، الذى عرض على الدبلوماسيين فى يوم ٢ مارس سنة ١٨٣٠ خطاباً كتبه لهم والده ، « وقرأه عليهم بنفسه كلمة فكلمة ، ثم أمر به فترجم لهم أثناء حضوره »[٣] . وانقطعت المفاوضات فى آخر إبريل سنة ١٨٣٠ . وربما كنا مغالين فى تأكيد ما كان لجشع الجنرال بوييه من الأثر فى حبوطها . لقد عرفنا أن الفرنسيين كانوا يعلقون على العامل الشخصى فى الحملة أهمية كبيرة ؛ ولذلك أصروا على أن يتولى إبراهيم قيادتها . وليس ببعيد أن يكون الأثر السيئ الذى أحدثته البعثة العسكرية ، قد جعل القائد المصرى يبغض المشروع من أوله إلى

(١) المصدر عينه ص ٢٥٤ .
(٢) المصدر عينه ص ٢٥٢ .
(٣) المصدر عينه ص ١٩١ .

آخره . وقد يكون من أسباب حبوطها أيضاً أنه قد ساءه ما كانت ترمى إليه المذكرة من إفهام الناس أن صاحب الاقتراح هو محمد على ، فى حين أن دون يقول فى كتابه القيم عن هذه الحملة خاصة إن برناردن ودروتى هما صاحبا الاقتراح[1] . ومهما يكن السبب الحقيقى فى حبوط المشروع فإن السبب الرسمى لقطع المفاوضات لم تكن له علاقة بهذه الأمور كلها ، و إلى القارئ هذا السبب :

ذكرنا من قبل أنه عرض على محمد على حسب نص المذكرة الأولى عشرة ملايين من الفرنكات ، تدفع له حينما تبدأ الحملة فى المسير . لكن الباشا أصر على أن تؤدى له على الفور أربعة ملايين من الفرنكات ، وأن تقدم له أربع بوارج حربية تحمل كل منها ثمانين مدفعا هدية خالصة[2] . ويلوح أن المسألة المالية فى اقتراح الباشا كان يمكن تسويتها ؛ لكن مسألة السفن كانت العقبة الكؤود فى سبيل التسوية ؛ فقد دلت على أن محمدا عليا و إبراهيم لم يكونا يكتفيان بالإشراف على الأعمال الحربية البرية ، بل كانا يرغبان فى أن يكون لهما قسط وافر ، إن لم يكن لهما القسط الأوفر ، من المظاهرة البحرية . وقد يكون لهما غرض أبعد من هذا الغرض ؛ فلربما فكرا فيما يكون لهذا الحلف من أثر فى نواياهما فى سوريا . وذلك بأن إبراهيم كان على الدوام يطمح ببصره نحو الشرق لا نحو الغرب ، وكان يتطلع الى جعل مصر نواة لدولة عربية عظيمة ؛ وكان احتلال الشام متفقا مع هذه الآمال ، أما فتح الجزائر فإنه يحوله عن غرضه الأسمى .

وأيقن إبراهيم أن عداء بريطانيا سيقيم أمامه من العراقيل مالا يستطيع التغلب عليه ، وما يحول بينه و بين الغرض الذى تتوق إليه نفسه . ولولا أنه

(١) المصدر عينه ص ٥ .

(٢) المصدر عينه ص ١٧ .

لم يكن يشعر بأن « الفرنسيين لايفقهون شيئا فى بناء السفن أو إدارتها » ؛ ولولا أن سلوك بونيه وزملائه قد هاج هائجه ، لجاز أن يغتنم هذه الفرصة التى أتاحها له البرنس ده پولنياك ، ويعقد حلفا مع فرنسا . قد يكون ذلك وقد لا يكون ، وكل الذى نعلمه علم اليقين أن ما يذكرونه من الأسباب لحبوط المفاوضات السياسية قلما يتفق مع الحقيقة كلها . وأكبر ظننا أن إبراهيم كان فى أثناء المحادثات التى امتازت « بسكوته الحازم » يخفى مقاصده شأن الدبلوماسى الواسع الحيلة والتدبير .

محمد علی باشا